

اسم المصدر : الحياة

التاريخ: 2014-03-25 رقم العدد: 18617 رقم الصفحة: 3 مسلسل: 12 رقم القصة: 1



الامير سلمان مترشفاً مجلس الوزراء امس. (واس)

قررت تعديل التراخيص لمكاتب الاتصال الاقتصادية وتنظيم المدن الطبية والمستشفيات

**السعودية تدعو العدالة الدولية إلى محاكمة مرتكبي الجرائم في سورية**

## □ الرياض - «الحياة»

■ وافق مجلس الوزراء السعودي أمس على تعديل القواعد الموحدة لترخيص مكاتب الإتصال الإقتصادية والفنية. وأقر خلال جلسة أمس برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز الترخيص للشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية (شركة مساهمة سعودية) براسمال بليونوني ريال يكتتب فيه كل من: صندوق الاستثمارات العامة، وشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، كما أقر المجلس تنظيم المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة.

وفي بداية الجلسة، أعرب ولي العهد باسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عن تمنيات المملكة ودعواتها الصادقة بالتوفيق والنجاح لقادة الدول العربية في أعمال القمة العربية في دورتها الـ ٢٥ التي ستعقد في الكويت اليوم.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة، بعد الجلسة، على ما أفادت وكالة الأنباء السعودية، أن المجلس ناقش عدداً من التقارير المتعلقة بمجريات الأحداث عربياً وإقليمياً ودولياً، وأطلع على تقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية المستقلة المعنية بسورية، وعبر عن بالغ القلق لما يعانيه اللاجئون السوريون، إذ أظهرت تقارير الدولية تفاقم المعاناة وحجم الكارثة التي يعيشها السوريون خصوصاً الأطفال والنساء، مجدداً التأكيد على ضرورة محاسبة مرتكبي الجرائم الإنسانية وجرائم الحرب وتقديمهم إلى العدالة، والوقوف مع اللاجئين السوريين وتقديم المساعدات الضرورية إليهم.

وأكد مجلس الوزراء التزام المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني، والإسهام في ذلك على المستوى الإقليمي والدولي، مبيناً أن تعاونها مع الية الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان يجسد حرصها على أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان خيار استراتيجي يشكل العمود الفقري لسياسة التطوير الشامل التي تتبناها الدولة، وإرساء دعائم ذلك على المستوى الوطني، ودعم جميع الجهود الإقليمية والدولية التي تحقق هذا الهدف، مع مراعاة قيم المجتمعات واحترام تقاليدها.

وأشار إلى أن مجلس الوزراء تطرق بعد ذلك إلى عدد من المواضيع في الشأن المحلي، إذ قدر عالياً المضامين التي اشتملت عليها كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمام المؤتمر الثاني لوزراء الشباب والرياضة بالدول الإسلامية الذي افتتح الأسبوع الماضي في جدة، التي أوصى فيها بالاهتمام بفئة الشباب وإعدادهم علمياً وصحياً ونفسياً لمواجهة متطلبات الحاضر وتحديات المستقبل.

وعند إقامة المنتدى الاقتصادي العربي - الهنغاري الثاني الذي افتتحه النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار المبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين الأمير مقرن بن عبدالعزيز، مناسبة للتعرف إلى الفرص الاقتصادية القائمة والتسهيلات التي ستقدم للمستثمرين في شتى المجالات، مؤكداً حرص المملكة على الاستفادة

من الموارد والمقومات لدى دول العالم من خلال التبادل التجاري والتعاون الاستثماري والشراكة الاقتصادية، مقدراً لهنغاريا سياستها وعلاقاتها بالدول العربية ورغبتها في تنمية هذه العلاقات. ونوّه المجلس بتتويج ٧٢ مبدعاً ومبدعة من نوابغ الوطن بجوائز الأولمبياد الوطني للإبداع العلمي (إبداع ٢٠١٤) في مساري البحث العلمي والابتكار. وعد ذلك تجسيدا لاهتمام المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين رئيس مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع (موهبة) الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وإيمانها بأهمية بناء الإنسان في أهم مراحل حياته، وأن التحول إلى الاقتصاد المعرفي هو الأساس الراسخ للتنمية الفاعلة المستدامة الهادفة للنهوض بالوطن إلى مصاف العالم الأول.

وكشف الدكتور خوجة أنه بناءً على التوجيه السامي الكريم، أطلع مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣-٥-١٤٣٥هـ على عدد من المواضيع، من بينها مواضيع اشترك مجلس الشورى في درستها، كما أطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء في مجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٦٧/١٤٧) وتاريخ ٢٠-٢-١٤٣٥هـ، وافق المجلس على تعديل القواعد الموحدة لترخيص لمكاتب اتصال اقتصادية وفنية في المملكة، الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (١٢/م) وتاريخ ١٠-٣-١٤٢٤هـ، وذلك وفقاً لما نص عليه القرار، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

ووافق المجلس على اعتماد الحاسب الختامي للهيئة السعودية للحياة الفطرية للعام المالي (١٤٣١/١٤٣٢هـ)، كما وافق المجلس على تفويض وزير المالية - أو من ينوبه - بالتوقيع على مشروع اتفاق بين حكومة المملكة وحكومتي فنزويلا وكوسوفا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، ومن ثم رفع النسختين النهائييتين الموقعيتين لاستكمال الإجراءات النظامية.

ووافق مجلس الوزراء على الترخيص للشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية (شركة مساهمة سعودية) وأعد مرسوم ملكي بذلك.

ويبلغ رأسمال الشركة بليونوني ريال سعودي، ويكتتب فيه كل من: صندوق الاستثمارات العامة، وشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، ومن بين أهداف الشركة ما يأتي: استغلال منتجاتها الأساسية ومنتجات المؤسسات والشركات الاستراتيجية في المملكة لاستثمارها في الصناعات التحويلية والصناعات المساندة على أسس تجارية. الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية لتطوير صناعات تحويلية متعددة في جميع القطاعات الصناعية. إقامة الصناعات التحويلية المعتمدة على البتروكيماويات والبلاستيك والأسمدة وكذلك الصناعات المعتمدة على الحديد الصلب والالومنيوم والصناعات الأساسية الأخرى المحققة للتنوع الاقتصادي. تسويق المنتجات الصناعية في المملكة وخارجها، وتملك واستثمار الحقوق والامتيازات وبراءات الاختراع والاستفادة منها. ووافق على إجازة الإجراء الذي اتخذته هيئة

تنظيم الكهرباء والكهرباء المزيج المتمثل في عقد اتفاق مخالصة نهائية مع الشركة السعودية للكهرباء، الموقعة بتاريخ ١٩-٦-١٤٣٢هـ الموافق ٢٢-٥-٢٠١١ في الرياض.

كما وافق على تنظيم المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة، وذلك وفق الصيغة المرفقة بالقرار. ومن أبرز ملامح التنظيم: يحدد التنظيم تشكيل (مجلس إدارة المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة)، ويمنحه الهيمنة على جميع شؤون المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة وتصريف أمورها واتخاذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أغراضها من دون إحلال

باختصاصات مجلس الخدمات الصحية المقررة نظاماً.

وتدخل ضمن أهداف المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة - وفق نصوص التنظيم - توفير أرفع مستويات الرعاية الطبية والتخصصية، والسعي نحو استقطاب الكفاءات والكوادر الوطنية والعالمية المميزة في المجالات الطبية العالية تخصصاً ودعمهم للانضمام للعمل في المدن الطبية والمستشفيات التخصصية، وكذلك إعداد برامج متكاملة لتدريب الأطباء السعوديين من أجل إعدادهم للمشاركة في تقديم الرعاية الطبية على مستوى الأطباء المقيمين والزمالات المتخصصة.